

دور معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز استقرار البنوك الإسلامية الماليزية

THE ROLE OF ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD STANDARDS IN ENHANCING THE MALAYSIAN ISLAMIC BANKS STABILITY

رقية بوحيدر *

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، (الجزائر)، bouhider_roukia@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/06/29

تاريخ القبول: 2020/06/07

تاريخ الإرسال: 2020/04/19

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز استقرار البنوك الإسلامية الماليزية، من خلال إجراء دراسة مقارنة بين فترة تطبيقها 2006-2018 والفترة التي سبقتها 1999-2005، باستخدام المؤشر التجميعي لاستقرار البنوك الذي تم حسابه باعتماد أربعة مؤشرات فرعية وهي كفاية رأس المال والتمويل المتعثر والعائد على الأصول والتكلفة للدخل. توصلت الدراسة إلى أنه في الفترة 1999-2005 تميز المؤشر التجميعي لاستقرار البنوك الإسلامية بالتناقص معبرا عن وضعية صعبة للبنوك الإسلامية الماليزية خاصة في مجال كفاية رأس المال والأرباح، أما في الفترة 2006-2018 وبعد تطبيق البنوك الإسلامية الماليزية لمعايير المجلس تعززت رؤوس أموالها وتحكمت أكثر في مخاطرها ما نتج عنه تناقص التمويل المتعثر وزيادة أرباحها وهو ما عزز من استقرارها ومكنتها من الاستمرار في أداء مهامها حتى في سنوات الأزمة المالية العالمية. أوصت الدراسة البنوك الإسلامية الماليزية بالعمل على تخفيض تكاليفها وتشجيع المجلس للبنوك الإسلامية على تطبيق معاييرها لدعم استقرارها.

كلمات المفاتيح: مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛ الاستقرار المصرفي؛ البنوك الإسلامية؛ ماليزيا.

تصنيف JEL: G21 ، F33 ، C43

Abstract:

The aim of this study was to identify the role of Islamic Financial Services Board standards in the stability of Malaysian Islamic banks by conducting a comparative between the 2006-2018 period in which Islamic banks applied the standards and the 1999-2005 period prior to their implementation, using the aggregated banking stability index that was calculated by adopting four Sub-indices which are: capital adequacy, non-performing financing, return on assets and cost to income. The study concluded that the banking stability index decrease in the period 1999-2005 which reflect a difficult situation for Islamic banks, but increased during the period 2006-2018 after the applied the standards. The study recommended Malaysian Islamic banks to reduce their costs to improve their stability, and the Board should encourage Islamic banks in other countries to implement its standards to promote the stability.

Key words: Islamic Financial Services Board; banking stability; Islamic banks; Malaysia.

Jel Classification Codes: G21, F33, C43

- توطئة (مقدمة):

حدوث الأزمات المالية وتكرارها جعلت الأنظار تتحول إلى الاستقرار المالي، فالنظام المالي ومكوناته من بنوك ومؤسسات مالية وبورصات يعتبر القلب النابض للاقتصادات المعاصرة، ولكنه يحمل في نفس الوقت مخاطر كبيرة للاقتصاد، فالأزمة

* المؤلف المرسل

المالية العالمية لسنة 2008 وما تبعها من إفلاس كبريات البنوك العالمية نتج عنها اهتمام واسع بضرورة العمل على متابعة أعمالها وقياس استقرارها للحد من الأزمات وما ينجر عنها من اهتزاز في الثقة .

تتعرض البنوك الإسلامية، باعتبارها مؤسسات مالية معاصرة تلتزم في أعمالها بقواعد الشريعة الإسلامية، للكثير من المخاطر التي تهدد استقرارها. ولهذا ظهرت مؤسسات داعمة لها، ومنها مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يعتبر هيئة دولية واطعة للمعايير الرقابية للبنوك الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي والأسواق المالية من أجل تعزيز استقرارها، عن طريق تكييف المعايير الرقابية الدولية في اتفاقيات بازل مع خصائص عملها، وقد بذل جهودا كبيرة منذ إنشائه في إصدار المعايير والضوابط الإرشادية للصناعة المالية الإسلامية التي تهدف لضمان وتعزيز استقرارها بما يسهم في تطويرها وانتشارها في المزيد من البلدان، غير أن قلة من الدول من التزمت بتطبيق هذه المعايير على البنوك الإسلامية.

وتعتبر ماليزيا من أوائل الدول التي التزمت بتطبيق معايير المجلس منذ سنة 2006، حيث تشهد البنوك الإسلامية تطورا كبيرا في هذا البلد إذ انتقل عددها من بنك واحد في الثمانينيات إلى أكثر من 16 بنكا بنهاية 2018، بحصة سوقية تزيد عن 30%، وبغرض تدعيم نشاطها وتطويره عمل البنك المركزي الماليزي على تطبيق المعايير الصادرة عن المجلس في مجال الرقابة والإشراف وذلك بهدف تدعيم استقرارها، وعليه فإن بحثنا هذا يدور حول معرفة الدور الذي لعبته هذه المعايير في تعزيز استقرار المصرفية الإسلامية في ماليزيا منطلقين من السؤال التالي:

هل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2006-2018 كان له دور في تعزيز مؤشر استقرارها مقارنة بالفترة 1999-2005؟

الفرضيات: للإجابة عن الإشكالية المدروسة نطلق من الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: عانت البنوك الإسلامية الماليزية من اختلال في استقرارها خلال الفترة 1999-2005؛

- الفرضية الثانية: تطبيق البنوك الإسلامية الماليزية لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ساهم في تعزيز مؤشر استقرارها خلال الفترة 2006-2018 مقارنة بالفترة 1999-2005؛

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الكبير الذي أصبحت تؤديه البنوك الإسلامية في الاقتصاد المعاصر، بالشكل الذي يجعلنا نبحث عن أهم العوامل التي تسهم في استقرارها وضمان تأديتها لوظيفتها حتى في أصعب الأوقات، كما تنبع أهميتها من حجم الجهود المبذولة من قبل المجلس كأحد المؤسسات الداعمة لها؛

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على:

- ماهية الاستقرار المصرفي وأهم مؤشرات ومزاياه بالنسبة للبنوك الإسلامية؛

- تبيان دور معايير المجلس في استقرار البنوك الإسلامية في ماليزيا.

منهجية الدراسة: بغية الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي مع إجراء دراسة مقارنة بين المؤشر التجميعي لاستقرار البنوك الإسلامية الماليزية بين الفترة 1999-2005 قبل تطبيق معايير المجلس، والفترة 2006-2018 التي طبقت فيها هذه المعايير، وذلك بالاعتماد على بيانات البنوك الإسلامية من واقع تقاريرها السنوية الواردة في الجدول 1.

الجدول 1: عينة البنوك الإسلامية المدروسة

البنك	الفترة 2005-1999	الفترة 2018-2006
<u>Rajhi Banking (Malaysia) Berhad Al</u>		✓
<u>Islamic Bank Berhad Alliance</u>		✓
<u>Bank Berhad AmIslamic</u>		✓
<u>Islam Malaysia Berhad Bank</u>	✓	✓
<u>Muamalat Malaysia Berhad Bank</u>	✓	✓
<u>Islamic Bank Berhad CIMB</u>		✓
<u>Leong Islamic Bank Berhad Hong</u>	✓	✓
<u>Amanah Malaysia Berhad HSBC</u>		✓
<u>Berhad Finance House Kuwait</u>		✓
<u>Islamic Berhad Maybank</u>	✓	✓
<u>Al-Amin Bank Berhad OCBC</u>		✓
<u>Islamic Bank Berhad Public</u>		✓
<u>Islamic Bank Berhad RHB</u>		✓
<u>Chartered Saadiq Berhad Standard</u>		✓

علما أن الفترة 1999-2005 لم تتوفر لنا عنها معطيات إلا في أربعة بنوك فقط وهي المشار إليها في الجدول وذلك إما لكونها ما زالت نوافذ إسلامية أو أنها بنوك أجنبية لم تبدأ النشاط خلال هذه الفترة.

الدراسات السابقة:

حسب ما تم الاطلاع عليه فالدراسات التي ركزت على دور معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في استقرار البنوك الإسلامية غير متوفرة، ولهذا ارتأينا تقديم بعض الدراسات التي حاولت قياس ومقارنة استقرار البنوك الإسلامية. هدفت دراسة (Karim, , Kassim, Alhabshia & Haron, 2018) إلى قياس درجة استقرار 50 بنكا ماليزيا خلال الفترة 1999-2015، وذلك بالمقارنة بين البنوك التقليدية المحلية والإسلامية المحلية باستخدام طريقة Z-score وأسلوب CAMELS. توصلت الدراسة إلى أن كل من البنوك الإسلامية والتقليدية تم تصنيفها على أنها مستقرة بأخذ متوسط درجة استقرار البنوك الإجمالية، والحساسية لمخاطر السوق، وجودة الأصول والربحية، غير أن البنوك التقليدية احتلت مراتب متقدمة من حيث السيولة والحساسية لمخاطر السوق والربحية. أوصت الدراسة البنوك الإسلامية بزيادة حجمها من أجل قدرة أكبر على تحقيق الربح ومواجهة المخاطر.

هدفت هذه الدراسة (Zahra, Ascarya & Huda, 2018) إلى قياس الاستقرار البنكي في نظام بنكي مزدوج في اندونيسيا خلال الفترة 2006-2015 باستخدام مؤشر الاستقرار البنكي (Banking Stability Index (BSI) و Z-Score. توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر استقرارا من البنوك التقليدية، من خلال حساب قيم Z-Score يتمتع النظام المصرفي الإسلامي بمستوى أعلى من الاستقرار (6.722) من النظام المصرفي التقليدي (3.921)، أما حسب مؤشر الاستقرار المصرفي (BSI) فاستقرار النظام المصرفي الإسلامي (0.278) وهو أقل من مؤشر استقرار البنوك التقليدية (0.299). أرجعت الدراسة هذه النتائج إلى اختلاف الخدمات المصرفية الإسلامية عن التقليدية. أوصت الدراسة البنوك الاندونيسية بضرورة تعزيز رؤوس أموالها لزيادة قدرتها على امتصاص الخسائر، وزيادة الائتمان لتدعيم ربحيتها، كما أوصت الحكومة بضرورة تشجيع البنوك الإسلامية من أجل زيادة حصتها السوقية وتدعيم استقرار النظام المصرفي الاندونيسي.

هدفت دراسة (Nizar, Albada , αAbdul Karim, 2019) إلى بناء مؤشر لقياس استقرار البنوك الماليزية بمختلف أنواعها بما فيها الإسلامية، حيث تم الاعتماد على 15 مؤشر خلال الفترة 2008-2015 يعكس كفاية رأس المال، وجودة الأصول، و نسبة السيولة، ونسب الربحية، ومؤشرات متعلقة بالاقتصاد الكلي كميزان المدفوعات والعرض النقدي ومعدل التضخم ومعدل النمو. استخدمت الدراسة طريقة تنميط البيانات مع إعطاء وزن متساوي لكل من المؤشرات الخاصة بنشاط البنوك و مؤشرات الاقتصاد الكلي. بالتركيز على وضعية البنوك الإسلامية الماليزية، توصلت الدراسة إلى أن استقرار البنوك الإسلامية في ماليزيا عامل ذو أهمية قصوى كونها مركزا عالميا للمصرفية الإسلامية وهي تتوسع بشكل كبير من سنة لأخرى، وقد تميز مؤشر استقرارها بالتذبذب من سنة لأخرى، غير أنها أقل استقرارا من البنوك التقليدية. فسرت الدراسة هذه النتيجة بكون حجم البنوك التقليدية وارتفاع أرباحها مقارنة بالبنوك الإسلامية، وكذا تأثير نشاط البنوك الإسلامية بمتغيرات الاقتصاد الكلي من كساد ورواج.

هدفت هذه الدراسة (Karim, Alhabshi , Kassim, α Haron, 2017) إلى قياس مدى استقرار البنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي بالاستعانة بـ Z-Score، شملت عينة الدراسة 50 بنكا إسلاميا و 51 بنكا تقليديا خلال الفترة 1999-2015. توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر استقرارًا مقارنة بالتقليدية، كما أن البنوك التقليدية أكثر تأثرا بالأزمة المالية خلال الفترة 2007-2010 في حين أن البنوك الإسلامية أقل عرضة لها. أوصت الدراسة بضرورة الموازنة بين متطلبات السيولة وانتقاء الأصول بأقل المخاطر ما يخفف من التعثر؛

هدفت دراسة (خلف وعبد الرزاق، 2018) إلى حساب مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق بهدف مساعدة صناع القرار على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الأزمات المالية وبناء جهاز مصرفي ذو كفاءة عالية، استخدم الباحث بيانات فصلية خلال المدة 2010-2016، وطريقة المتوسط المرجح ومؤشرات فرعية تعكس مختلف جوانب النشاط البنكي. توصلت الدراسة إلى أن المؤشر التجميعي المحسوب شهد تقلبات مستمرة، غير أنه متزايد على العموم وهو ما يوحي بتحسين وضع النظام المصرفي العراقي. أوصت الدراسة البنك المركزي العراقي بضرورة العمل بالمؤشر التجميعي الذي يعكس مستوى الاستقرار المصرفي، ويعتبر أداة للإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات بما يعزز من الإشراف المصرفي وفق التطورات العالمية في هذا المجال.

أما الدراسة التي قام بها (فاضل وإسماعيل، 2019) فهدفت إلى قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق خلال الفترة 2010-2017 وفق الطريقة التي يستخدمها البنك المركزي العراقي. توصلت الدراسة إلى أن مؤشر الاستقرار المصرفي في العراق يشهد تقلبات كبيرة وقيمه منخفضة مما يوحي بمشاشة هذا النظام، غير أنه يتجه نحو التزايد خلال الفترة المدروسة وهو ما يعني أن هذا النظام يحسن من أدائه. أما عن تأثير السياسة النقدية عليه فيشير البحث إلى أن أدوات السياسة النقدية الكمية تساهم بما نسبته 56% من قيمة المؤشر، ولهذا أوصت الدراسة بضرورة مراعاة متطلبات الاستقرار المصرفي عند وضع السياسات النقدية.

دراستنا هذه ستختلف عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على قياس وتحليل مؤشر استقرار البنوك الإسلامية الماليزية في مرحلتين مختلفتين، الأولى قبل تطبيق هذه البنوك لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية 1999-2005، والثانية بعد تطبيقها 2006-2018 من أجل معرفة ما إذا ساهمت هذه المعايير في تعزيز مؤشر استقرار البنوك الإسلامية الماليزية أم

العكس، لأن الهدف الرئيسي لهذه المعايير هو تعزيز استقرار المصرفية الإسلامية ليس فقط في ماليزيا بل في كل الدول التي توجد فيها البنوك الإسلامية.

I- أدبيات الدراسة

I-1-1- مفهوم الاستقرار المصرفي وقياسه: يعتبر الاستقرار النقدي وهو الحفاظ على معدل تضخم منخفض من أقدم وأشهر أهداف السياسة الاقتصادية في أي بلد والذي يسهر البنك المركزي على تحقيقه، غير أن حدوث الأزمات المالية وتكرارها في السنوات الأخيرة أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة كالاستقرار المالي والاستقرار المصرفي والذي أخذته البنوك المركزية كهدف من أهداف السياسة النقدية.

I-1-1- مفهوم وأهمية الاستقرار المصرفي: هناك اختلاف في تعريف الاستقرار المالي الذي يعتبر الاستقرار المصرفي جزء منه، فالبنك المركزي الأردني يرى أنه تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحد من أي اختلالات هيكلية (البنك المركزي الأردني، 2017)، أما (Crockett, 1997) فيشير إلى أن الاستقرار المالي هو سلامة تشغيل المؤسسات والأسواق التي تشكل النظام المالي، وينشأ عدم الاستقرار المالي عند التعرض لتقلبات أسعار الأصول المالية أو عدم قدرة مؤسسات الوساطة المالية على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية. أما (الشاذلي، 2014، 16) فيصف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادرا على التحوط ضد الأزمات، والاستمرار في أداء وظائفه بكفاءة دون الإخلال بآليات الحد من المخاطر المرتبطة بنشاطه ومراعاة تناسب النمو في الأصول المالية مع نمو الاقتصاد الحقيقي. وهذه التعاريف مختلفة في الظاهر، ولكنها تشترك في أن استقرار النظام المالي محصلة لاستقرار مكوناته في علاقتها مع الاقتصاد الحقيقي.

ويعتبر الاستقرار المصرفي جزء هام من الاستقرار المالي لأن البنوك تقع في قلب النظام المالي وتلعب دورا هاما وخطيرا في الاقتصاديات المعاصرة، ولهذا تم الاهتمام بالاستقرار المصرفي، وقد اختلف هو الآخر في تعريفه، فقد عرفه (Ozili, 2018) على أنه غياب الأزمة البنكية، أما (Monnin & Jokipii, 2010, 4) فعرفه على أنه الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل القطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية، ويكون القطاع المصرفي في عسر إذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له ليست كافية لسداد الديون الكلية. في حين عرفه (Chakroun & Gallali, 2015) على أنه قدرة البنك على سداد مختلف التزاماته بالاعتماد على رأس ماله واحتياطياته في الظروف الصعبة للاقتصاد، ويمكن استنتاج أهمية الاستقرار المصرفي من غيابه حيث تسود الاضطرابات المالية ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي الذي يتراجع في أوقات الأزمات المالية والمصرفية وتنتقل بسرعة من بلد لآخر نتيجة تطور وسائل الإعلام والاتصال، وتكون نتائجها وخيمة على جميع الأصعدة (بلواني، 2008، 72). وعليه فالاستقرار المصرفي يفيد في تحديد نقاط القوة والضعف في البنوك والتي قد تسبب مشاكل كبيرة، كما أنها تفيد في تحديد الصدمات والمخاطر المحتملة.

I-1-2- قياس مؤشر الاستقرار المصرفي: استخدمت عدة طرق لقياس الاستقرار المصرفي، وفي هذه الدراسة سنركز على طريقة المؤشر التجميعي، وتستخدم من طرف البنوك المركزية وتعتمد على خطوات هي (ذهبي، 2013):

المرحلة 01: اختيار المتغيرات المتعلقة بالنظام المصرفي التي سيتم استخدامها لبناء المؤشر، والتي تعكس الجوانب الأساسية للنشاط المصرفي وتؤثر في قدرته على مواجهة الأزمات، وللإشارة لا يوجد اتفاق على المؤشرات التي يتم أخذها بعين الاعتبار في حساب المؤشر، حيث كل جهة تأخذ المتغيرات التي تراها مناسبة وفقا لكفاءة وأثر المؤشر على القطاع المصرفي، وحسب درجة تطور القطاع المصرفي ورؤية البنك لهذه المؤشرات ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي (فاضل وإسماعيل، 2019، 82)؛

المرحلة 02: جمع البيانات عن المتغيرات المختارة، كلما كانت الفترة أطول أعطى ذلك نظرة أشمل عن النظام المصرفي، والمؤشر يحسب عند الوحدة الزمنية المختارة كالسنة مثلاً؛

المرحلة 03: تنميط أو تسوية البيانات بغرض إزالة تأثير القيم الشاذة، والوصول إلى بيانات قابلة للمقارنة بإزالة آثار اختلاف وحدات القياس، وهناك عدة طرق في الإحصاء يتم استخدامها في التنميط (بوشنين، 2018)، من بينها Min-Max normalization وهي تسعى إلى تحويل جميع قيم المتغير إلى قيم تقع ما بين الصفر والواحد الصحيح. هذه العملية تبين مدى بعد كل قيمة عن القيمة الدنيا للمتغير ونسبتها إلى المدى (وهو الفرق بين القيمة العليا والقيمة الدنيا). وترجم إلى المعادلة التالية (Albulescu, 2010, 86):

$$I_q^t = \frac{X_q^t - \min X_q^{tn}}{\max X_q^{tn} - \min X_q^{tn}} \dots \dots 1$$

حيث:

- I_q^t هي القيمة المعدلة أو النمطة لقيمة المؤشر q خلال الفترة t ؛
- X_q^t هي قيمة المؤشر q خلال الفترة t ؛
- $\max X_q^{tn} - \min X_q^{tn}$ هي المدى أو الفرق بين أعلى وأدنى قيمة للمؤشر q خلال الفترة المدروسة tn ؛

المرحلة 04: حساب المتوسط الحسابي لكل مؤشر فرعي q ، بقسمة مجموعها على عددها؛

المرحلة 05: حساب المتوسط الحسابي المرجح لمجموع المؤشرات الفرعية، وهنا تطرح إشكالية ترجيح كل مؤشر فرعي، ويمكن استخدام الطريقة التي تعطي أوزاناً متساوية لكل مؤشر وهي طريقة الخبراء، أو إعطاء أوزان مختلفة حسب ما يتيسر من المعلومات حول التأثير المحتمل لكل مؤشر فرعي على الاستقرار المصرفي α (Karanovic, 2015) (Kočišová, 2015).

I-2- مجلس الخدمات المالية الإسلامية وجهوده في دعم استقرار المصرفية الإسلامية

I-2-1- نشأة مجلس الخدمات المالية الإسلامية: هيئة دولية، مقرها كوالالمبور، افتتحت رسمياً في 3 نوفمبر 2002، وبدأت عملها في 10 مارس 2003. يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، في وضع المعايير الخاصة بعمل الهيئات الرقابية والإشرافية، التي لها مصلحة مباشرة في ضمان متانة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة، وأسواق رأس المال، والتكافل (التأمين الإسلامي). وقد سنت ماليزيا البلد المستضيف لهذا المجلس قانوناً يعرف باسم قانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2002، يعطي له الحصانات والامتيازات التي تمنح للمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية. بلغ عدد أعضائه في شهر أبريل 2019، 182 عضواً، يمثلون 79 سلطة إشرافية ورقابية من 57 دولة، و8 منظمات دولية، و95 منظمة فاعلة في السوق وهي المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية. تتألف عضوية المجلس من ثلاث فئات هي (Islamic Financial Services Board, 2020):

- **العضوية الكاملة:** تتاح للسلطات الإشرافية المسؤولة عن الإشراف على قطاع المصارف، والأوراق المالية، وشركات التأمين التقليدي في الدول التي تعترف بالخدمات المالية الإسلامية سواءً من خلال القوانين أو اللوائح أو العرف المتبع، والمنظمات الحكومية الدولية التي تعمل أساساً في تعزيز المالية الإسلامية؛

- **عضوية الانتساب:** يمكن لأي بنك مركزي أو سلطة نقد أو هيئة إشراف أو رقابة مالية، أو أي منظمة دولية تشارك في وضع أو تعزيز معايير استقرار النظم المالية والنقدية الدولية والوطنية ومثانتها، والتي تعد غير مؤهلة أو لا تطمح في الحصول على العضوية الكاملة؛

- **عضوية مراقب:** تتاح هذه العضوية للمؤسسات والجمعيات المهنية والوطنية أو الإقليمية أو الدولية، والمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية والشركة أو المؤسسة التي تقدم خدمات مهنية، بما فيها الخدمات المحاسبية، أو القانونية، أو التصنيفية، أو البحث، أو التدريب لأي من المؤسسات المذكورة في الصنفين الأول والثاني.

يمكن للمجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في حالات خاصة، يقوم هو بتحديددها، قبول طلب العضوية في أي فئة من فئات الثلاث أعلاه حتى ولو لم تكن الشروط متوفرة في طالب العضوية، وللإشارة فإن عضوية هذا المجلس لا تعني الالتزام بمعايير، فقد يكون عضو كامل العضوية ويشارك في وضع المعايير الرقابية دون أن يلتزم بتطبيقها. يتمتع أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالمزايا التالية (Islamic Financial Services Board, 2020):

- يصبحوا جزءاً من منظمة دولية مرموقة، تتميز بتمثيل واسع من الأعضاء المشاركين في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، و حضور جلسات الجمعية العمومية و التصويت بالنسبة للأعضاء الكاملين فقط؛
- تلقي المساعدة الفنية بالنسبة للأعضاء الكاملين والأعضاء المنتسبين فقط؛
- المشاركة في تطوير المعايير الاحترازية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من خلال مجموعات العمل بما فيها النقاشات المغلقة؛

- المشاركة في برامج التوعية التي ينظمها المجلس مثل ورش العمل، والندوات، والمؤتمرات، من خلال إعطاء الأولوية، وأسعار خاصة للأعضاء؛

- الحصول على نسخ مجانية من مسودات المشاريع الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والدعوة لإرسال ملاحظات عليها؛

- المشاركة في ورش العمل، وجلسات الاستماع العمومية الخاصة بالمسودات والتي ينظمها المجلس مجاناً؛
- الحصول على نسخ مجانية لإصدارات المجلس المطبوعة مثل المعايير والمبادئ الإرشادية والاستبيانات الخ؛
- إتاحة حصرية للمواد الخاصة بفعاليات واجتماعات المجلس والخدمات الإلكترونية الأخرى، من خلال بوابة الأعضاء في الموقع الإلكتروني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ومن خلال ما تم عرضه أعلاه فالعضوية تمكن من الحصول على مزايا عدة، وفي نفس الوقت يستفيد المجلس من خبرات ومعارف وملاحظات العضو على مختلف المعايير الصادرة بما يثريها ويزيد من إيجابياتها ما يسهم في مساعدة المجلس على بلوغ أهدافه. ويعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بوصفه منظمة دولية، في وضع المعايير الخاصة بعمل الهيئات الرقابية والإشرافية، التي لها مصلحة مباشرة في ضمان متانة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

I-2-2- أهداف ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية: تتمثل أهدافه في:

- العمل على تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية على نحو قوي وشفاف، من خلال تقديم معايير جديدة أو تطوير معايير دولية قائمة بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

- تقديم الإرشاد حول آليات الإشراف والرقابة الفعالة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

- التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية في مجال الرقابة والإشراف؛
 - تحسين وتنسيق المبادرات الرامية إلى تطوير آليات وإجراءات إدارة المخاطر؛
 - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛
 - تدريب وتنمية مهارة الموارد البشرية في مجال الرقابة الفعالة للصناعة المالية الإسلامية؛
 - إعداد الأبحاث، ونشر الدراسات، والاستطلاعات عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛
 - تأسيس قاعدة بيانات للمصارف الإسلامية والمؤسسات.
- وعليه يعتبر إصدار معايير ومبادئ إرشادية إضافة إلى ملاحظات فنية حول مختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة والإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية وقطاع التأمين التكافلي وسوق رأس المال من أهم وظائف المجلس، وسنقتصر على ذكر أهم المعايير الصادرة من قبل المجلس حتى نهاية سنة 2018 الخاصة بالبنوك الإسلامية وهي متوفرة بنسختها الانجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board, 2020):
- المعيار 1 الصادر في ديسمبر 2005: إدارة المخاطر؛
 - المعيار 2 الصادر في ديسمبر 2005: كفاية رأس المال؛
 - المعيار 3 الصادر في ديسمبر 2006: حوكمة المؤسسات؛
 - المعيار 4 الصادر في ديسمبر 2007: الشفافية وانضباط السوق؛
 - المعيار 5 الصادر في ديسمبر 2007: إجراءات الرقابة الإشرافية؛
 - المعيار 7 الصادر في جانفي 2009: قضايا خاصة في كفاية رأس المال؛
 - المعيار 9 الصادر في ديسمبر 2009: سلوكيات العمل لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛
 - المعيار 10 الصادر في ديسمبر 2009: المبادئ الإرشادية لنظام الحوكمة الشرعية؛
 - المعيار 12 الصادر في مارس 2012: المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر؛
 - المعيار 13 الصادر في مارس 2012: المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط؛
 - المعيار 15 الصادر في ديسمبر 2013: المعيار المعدل لكفاية رأس المال؛
 - المعيار 16 الصادر في مارس 2014: الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة؛
 - المعيار 17 الصادر في أبريل 2015: المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي؛
 - المعيار 21 الصادر في ديسمبر 2018: المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي؛
 - المعيار 22 الصادر في ديسمبر 2018: المعيار المعدل للافصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (القطاع المصرفي).
- من هذه المعايير نستخلص الأهمية الكبيرة لقطاع البنوك الإسلامية حيث خصها المجلس بـ 15 معياراً من 22 معياراً مصدر حتى نهاية 2018. كما أن المتمعن في هذه المعايير يجدها شاملة لمجالات مختلفة متعلقة بكفاية رأس المال والمخاطر والإفصاح والشفافية وهي تصب في هدف رئيسي وهو العمل على ضمان استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

II- بناء وتحليل مؤشر استقرار البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 1999-2005

II-1- بناء مؤشر استقرار البنوك الماليزية خلال الفترة 1999-2005: لبناء مؤشر الاستقرار المصرفي للبنوك الإسلامية الماليزية قبل تطبيقها لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وبعد البحث عن المعطيات وجدت الدراسة أربعة بنوك فقط توفرت عنها المعطيات خلال الفترة 1999-2005 وهي تلك الواردة في الجدول 1، ولبناء مؤشر استقرار المصرفية الإسلامية تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس قوة وصلابة النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا وهي مؤشرات تم استخدامها في دراسة (خلف وعبد الرزاق، 2018)، كما أنها متغيرات مرتبطة في مجملها بتطبيق المعايير الصادرة عن المجلس فيما بعد وهي:

جدول 2: المؤشرات الفرعية للمؤشر التجميعي لاستقرار البنوك الإسلامية في ماليزيا

المؤشر الفرعي	تعريفه	التأثير على الاستقرار	الترجيح
كفاية رأس المال	رأس المال/ المخاطر المرجحة	موجب	25%
نسبة التمويل المتعثر	التمويل المتعثر إلى إجمالي التمويل	سالب	25%
العائد على الأصول	الربح قبل الضريبة / الأصول	موجب	25%
التكلفة / الدخل	التكاليف التشغيلية/إجمالي الدخل	سالب	25%

بعد ترميز البيانات لكل بنك على حدا في كل مؤشر فرعي، حسبنا متوسط كل مؤشر فرعي من متوسط البنوك المدروسة عند كل سنة، و نتائج المؤشرات الفرعية ملخصة في الجدول 3 ومثلة في الشكل البياني 1، 2، 3، 4.

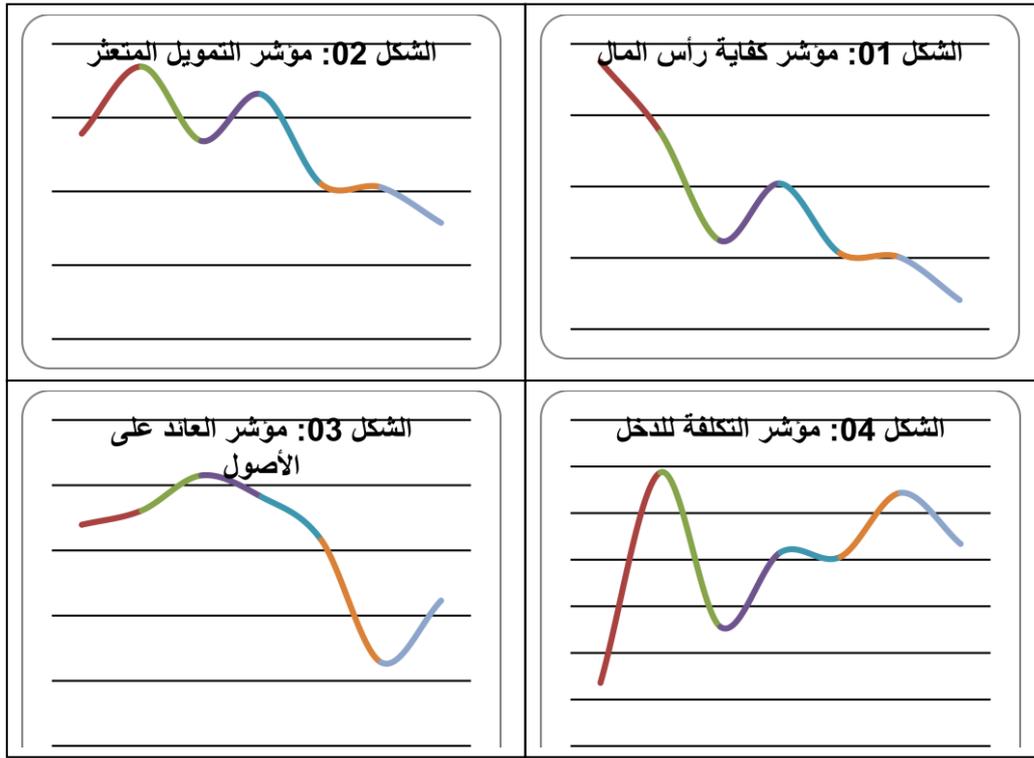
جدول 3: تطور المؤشرات الفرعية للمؤشر التجميعي للاستقرار البنكي في ماليزيا 1999-2005

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مؤشر كفاية رأس المال	0.75	0.55	0.25	0.41	0.21	0.20	0.08
مؤشر التمويل المتعثر	0.56	0.74	0.54	0.66	0.42	0.41	0.32
مؤشر العائد على الأصول	0.68	0.72	0.83	0.76	0.63	0.26	0.44
مؤشر التكلفة للدخل	0.14	0.59	0.26	0.42	0.41	0.54	0.43

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات بنوك العينة المدروسة

II-2- تحليل مؤشر استقرار البنوك الماليزية خلال الفترة 1999-2005: من أجل أخذ نظرة عن مؤشر استقرار البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 1999-2005، سننطلق من تحليل مؤشرات الفرعية.

II-2-1- المؤشر الفرعي كفاية رأس المال: تعكس كفاية رأس المال مدى صلابته البنك في مواجهة الأزمات وقدرته على امتصاص الخسائر باستخدام رأسماله، وهذه النسبة تحسب في ماليزيا وفقا لمتطلبات البنك المركزي الماليزي الخاصة بالبنوك الإسلامية. والجدول 3 يعكس واقع مؤشر كفاية رأس المال في بنوك العينة بعد ترميزها وحساب متوسطها السنوي. المؤشر محصور بين 0 و 1، كلما اقترب من الواحد صحيح دل ذلك على صلابته وقوة البنوك الإسلامية في مواجهة الخسائر، حيث أن ارتفاع كفاية رأس المال فوق الحدود الدنيا المحددة من قبل السلطات الرقابية يعني أن للبنك رأس مال كاف لمواجهة وامتصاص الخسائر المحتملة. الشكل 1 يبين أن المؤشر متناقص من سنة لأخرى وصل لأدنى مستوى له سنة 2005. وهذا المؤشر الفرعي أثر سلبا على مؤشر الاستقرار المصرفي نتيجة اتجاه كفاية رأس المال إلى الانخفاض وزيادة المخاطر.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول 3

II-2-2- المؤشر الفرعي نسبة التمويل المتعثر: ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي نتيجة الدمج المدينة في عقود التمويل ذات العائد المعلوم كالمراجحة وعقود السلم والاستصناع وعقود الإجارة، كما يعد مخاطر ائتمانية مخاطر خسارة كل أو جزء من المبلغ المستثمر في حالة عقود المشاركة في الأرباح كالمشاركة والمضاربة المستخدمة في أغراض التمويل ما لم تتضمن تقصير تعاقدية (The Islamic Financial Services Board, December 2013, 32) وتعد المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية سواء في صيغ المدابنة أو حتى المشاركة (Elgari, 2003). تعكس نسبة التعثر لمدى كفاءة البنك الإسلامي في إدارة مخاطر الائتمان الناتجة عن التمويلات الإسلامية التي يقوم بمنحها لعملائه، وهي تحسب انطلاقاً من القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة. وانخفاض هذه النسبة تكون دليلاً على حسن إدارة المخاطر وتعكس بشكل إيجابي على ربحية البنك الإسلامي وبالتالي استقراره. كما يبينه الجدول 3 فالمؤشر الفرعي للتمويل المتعثر عرف مستويات مرتفعة خلال هذه الفترة ما يشير إلى ارتفاع نسبة التمويل المتعثر في البنوك الإسلامية ما أثر سلباً على مؤشر الاستقرار البنكي، هذا المؤشر كما يبينه الشكل 2 لديه ميل للتناقص حتى وصل لأدنى مستوى له سنة 2005. ارتفاع قيمة هذا المؤشر تعكس الصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في تحديد وقياس مخاطرها؛

II-2-3- المؤشر الفرعي العائد على الأصول: اختلفت الدراسات التي تناولت ربحية البنوك الإسلامية في المتغير المستخدم للتعبير عنها، إلا أن الكثير منها يركز على العائد على الأصول (Return On Asset (ROA ذلك أنه يعبر عن المردود التي تحققه الأصول المستثمرة، ولو أنه انتقد لكون النقدية جزء من الأصول ولكنها غير موظفة من أجل مقابلة طلبات سحب الزبائن والامتثال لمختلف المعايير الرقابية في هذا المجال. كما يبينه الشكل 3 فالمؤشر الفرعي العائد على الأصول خلال الفترة 1999-2005 عرف تزايداً في الثلاث سنوات الأولى نتيجة استعادة البنوك الإسلامية لعافيتها بعد الأزمة المالية لسنة 1997، ولكنها تراجعت بعد ذلك واتجهت للتناقص نتيجة الخسائر المحققة؛

II-2-4- المؤشر الفرعي التكلفة للدخل: من أهم المشاكل التي تواجهها البنوك الإسلامية هو أنها عادة ما تكون أقل تحكما في التكاليف مقارنة بالبنوك التقليدية، ما يعني امتصاص نسبة معتبرة من المداحيل في سدها (Mghaieth and khanchel, 2015)، إضافة لمشاركة أصحاب الودائع الاستثمارية في الأرباح وهو ما يؤثر سلبا على ربحيتها. كلما ارتفعت هذه النسبة أثرت سلبا على ربحية البنوك الإسلامية وبالتالي دفع مؤشر الاستقرار المصرفي للانخفاض. يبين الشكل 4 أن مؤشر التكلفة للدخل رغم تذبذبه إلا أنه لديه اتجاه تصاعدي، ما يعني أنها تعاني من ارتفاع في التكاليف بشكل يؤثر سلبا على استقرارها.

III بناء وتحليل المؤشر التجميحي لاستقرار البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2006-2018

III-1- بناء مؤشر استقرار البنوك الماليزية خلال الفترة 2006-2018: لبناء مؤشر الاستقرار المصرفي للبنوك الإسلامية الماليزية بعد تطبيقها لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وبعد البحث عن المعطيات وجدت الدراسة أربعة عشر بنكا توفرت عنها المعطيات خلال الفترة 2006-2018 وهي تلك الواردة في الجدول 1، هذه البنوك مجتمعة شكلت حصتها ما نسبته 91% من الأصول البنكية الإسلامية سنة 2018. والجدول 4 يعكس تطور المؤشرات الفرعية للمؤشر التجميحي للاستقرار البنكي خلال الفترة 2006-2018.

جدول 4: تطور المؤشرات الفرعية للمؤشر التجميحي للاستقرار البنكي في ماليزيا 2006-2018

السنة	كفاية رأس المال	التمويل المتعثر	العائد على الأصول	التكلفة للدخل
2006	0,55	0,71	0,48	0,40
2007	0,56	0,20	0,668	0,36
2008	0,30	0,23	0,398	0,56
2009	0,40	0,10	0,578	0,50
2010	0,34	0,30	0,54	0,55
2011	0,25	0,27	0,46	0,42
2012	0,25	0,9	0,646	0,44
2013	0,29	0,55	0,596	0,48
2014	0,37	0,23	0,446	0,55
2015	0,38	0,453	0,426	0,58
2016	0,48	0,16	0,46	0,56
2017	0,60	0,35	0,51	0,51
2018	0,55	0,41	0,73	0,36

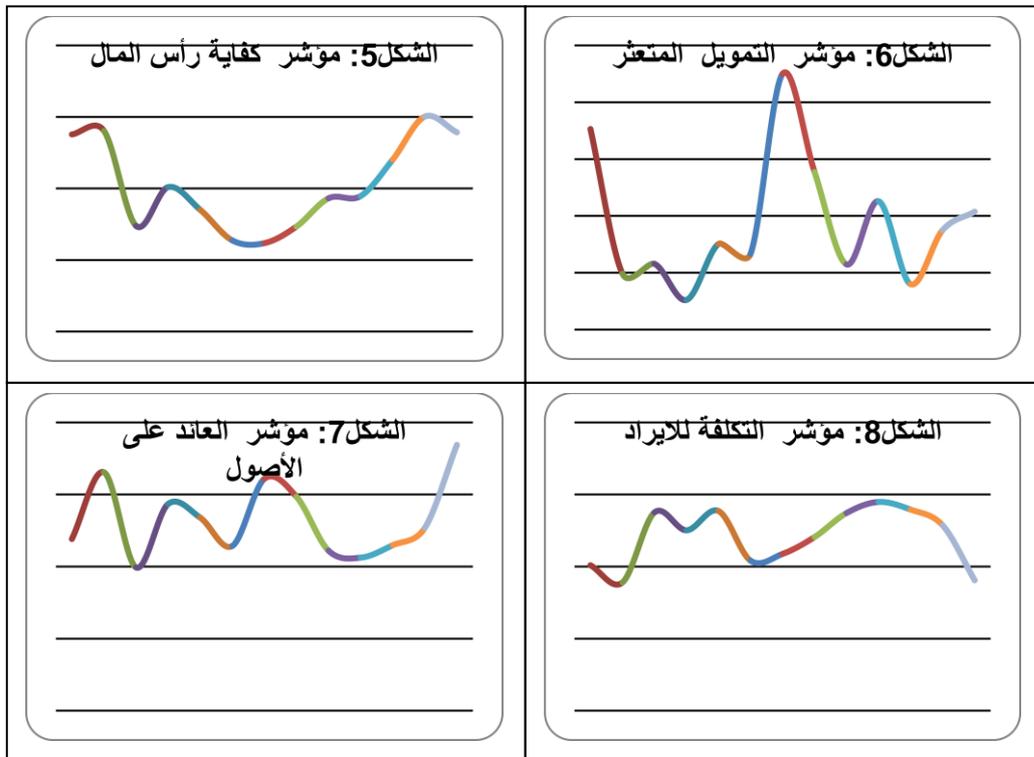
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات بنك العينة المدروسة

III-2- تحليل مؤشر استقرار البنوك الماليزية خلال الفترة 2006-2018: من أجل أخذ نظرة عن مؤشر استقرار البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2006-2018، سننطلق من تحليل مؤشرات الفرعية.

III-2-1- مؤشر كفاية رأس المال: من خلال الشكل 5 نلاحظ أن المؤشر عرف ارتفاعا سنتي 2006 و 2007 ولكنه تناقص فيما بعد وتذبذب بين الارتفاع والانخفاض في سنوات الأزمة المالية العالمية خلال الفترة 2008-2012 وكانت قيمته أقرب إلى الصفر ما يعني أن هناك اختلال في الاستقرار البنكي خلال هذه الفترة، غير أن المؤشر عاد للتزايد

خلال الفترة 2013-2018 وبلغ أقصى قيمة له سنة 2017 ما يعني استعادة البنوك الإسلامية عافيتها عقب الأزمة وقامت ببناء قواعدها الرأسمالية نتيجة تطبيق اتفاقية بازل3 ومتطلبات مجلس الخدمات المالية الإسلامية. بمقارنة مؤشر كفاية رأس المال بين الفترتين نلاحظ أن المؤشر في الفترة الثانية كان على العموم أكبر من الفترة الأولى ما يشير إلى تحسن القواعد الرأسمالية للبنوك الإسلامية.

III-2-2- المؤشر الفرعي نسبة التمويل المتعثر: خلال الفترة 2006-2018 ومع تطبيق البنوك الإسلامية لمعايير إدارة المخاطر خاصة ما تعلق منها بتحديد وقياس وإدارة المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي؛ أدى ذلك إلى تراجع نسبة التعثر وهو ما جعل قيمة المؤشر الفرعي تنخفض بشكل كبير مقارنة مع الفترة الأولى وتواصل سيرها إلى الانخفاض ما يعكس مزيداً من التحسن في مجال إدارة المخاطر كما يعكسه الشكل6. وللاشارة فالمؤشر عرف تزايداً خلال فترة الأزمة 2008-2012 ولكنه عاد للتناقص بعدها، ما يعني أنها تأثرت بتداعيات هذه الأزمة وأدى ذلك إلى زيادة التعثر المصري.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول4

III-2-3- المؤشر الفرعي العائد على الأصول: كما يبينه الشكل7، فالمؤشر الفرعي العائد على الأصول عرف تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض وصل لأعلى مستوى له سنة2007، وحقق أدنى مستوى له سنة2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت لتراجع أرباح البنوك الإسلامية. ونلاحظ أن المؤشر أخذ منحى تصاعدي منذ سنة2015. وعلى العموم شهدت الفترة نمواً هاماً في أرباح البنوك الإسلامية إذ انتقلت من 1.61 مليار رنجنت ماليزي سنة2006 إلى 7.66 مليار رنجنت سنة2018.

III-2-4- المؤشر الفرعي: التكلفة للدخل: كما يبينه الشكل8 فمؤشر التكلفة للدخل كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض حتى وصل لأعلى مستوى له سنة 2015، وبعدها اتجه للتناقص حتى وصل لأدنى نسبة له سنة، ما يشير إلى أن البنوك الإسلامية الماليزية ما زالت تعاني من ارتفاع في التكاليف خاصة تلك البنوك التي أنشئت منذ البداية كبنوك إسلامية

والبنوك الإسلامية الأجنبية، أما البنوك الإسلامية المتحولة من نوافذ فتكاليها أقل نتيجة تقاسمها للمقرات واليد العاملة والتجهيزات مع بنوكها الأم وهو ما يخفف عنها من التكاليف. ولهذا فارتفاع مؤشر التكلفة يشير إلى تأثير سلبي على مؤشر الاستقرار البنكي.

III-3- مقارنة المؤشر التجميقي لاستقرار البنوك الإسلامية قبل وبعد تطبيق معايير المجلس: المؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي للبنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 1999-2005 يشير إلى اختلال مصرفي، قيمته متناقصة على العموم حتى وصلت لأدنى مستوى لها سنة 2005 عاكسا تراجع كفاية رأس المال وارتفاع التكاليف والتمويل المتعثر مع محدودية الأرباح المحققة كما يعكسه الشكل 9. أما خلال الفترة الثانية والتي شهدت تطبيق البنوك الإسلامية لمعايير المجلس في مجال إدارة المخاطر وكفاية رأس المال، فقد نتج عنه تحسن في رؤوس أموالها، وزيادة كفاية رأسمالها وتراجع التمويل المتعثر مع زيادة في مؤشرات الأرباح أدى ذلك إلى تحسن قيمة المؤشر واتجاهه إلى التصاعد. ولكن نشير إلى أنه رغم تحسن مؤشر الاستقرار المصرفي إلا أنه ما زال بعيدا عن القيمة القصوى التي تعني الاستقرار التام، ما يتطلب من البنوك الإسلامية الماليزية بذل جهود أكبر خاصة في تخفيض تكاليفها لتحسين ربحيتها.

الجدول 5: تطور المؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي 1999-2005

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المؤشر	0.53	0.65	0.47	0.56	0.42	0.35	0.32

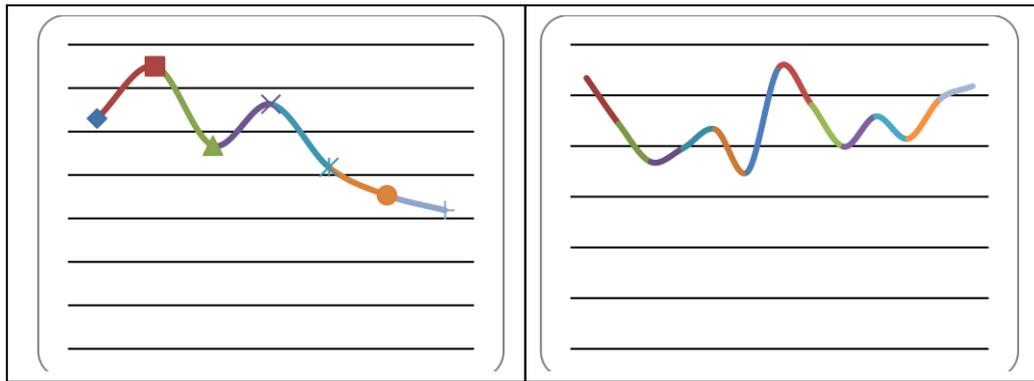
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول 3

الجدول 6: تطور المؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي 2006-2018

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر	0.53	0.44	0.36	0.39	0.43	0.35	0.56	0.48	0.39	0.45	0.41	0.49	0.52

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول 4

الشكل 9: التمثيل البياني للمؤشر التجميقي للاستقرار المصرفي 1999-2018



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدولين 5 و6

وتعتبر البنوك الإسلامية الماليزية مثالا يحتذى به في تطبيق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإشراف من البنك المركزي الماليزي، وقد كانت دعامة إضافية زادت من استقرارها، حيث حافظت على نموها وتوسعتها حتى في أصعب سنوات الأزمة المالية، وضمنت تمويل الاقتصاد في أوقات الشح في السيولة، كما تتمتع بمتانة مالية معتبرة مع انخفاض نسبة القروض المتعثرة وهو ما يشير إلى وجود إطار سليم لإدارة المخاطر فيها وحافظت على ربحيتها. وتجب الإشارة

إلى أن هناك عوامل أخرى ساهمت في استقرارها أهمها الاهتمام الرسمي المدفوع برغبة الحكومة في تحويلها لقطب عالمي للصيرفة الإسلامية، ووجود إطار قانوني متكامل خاص بها يراعي خصائصها، ووجود أسواق نقدية ومالية تحتوي على مجموعة من الأدوات الإسلامية.

IV- الخلاصة:

يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية هيئة داعمة للعمل المصرفي الإسلامي، حاولت منذ إنشائها مواكبة مختلف التطورات التي عرفها ميدان الرقابة والإشراف المصرفي، وتهدف أعمالها بالدرجة الأولى إلى تعزيز استقرار المصرفية الإسلامية. محاولة منا في معرفة مدى مساهمة هذه المعايير في تحقيق الاستقرار المصرفي، قمنا بحساب المؤشر التجميعي لاستقرار البنوك الإسلامية في ماليزيا بالاعتماد على مجموعة من المعايير الفرعية التي تعكس تطبيقها لمعايير المجلس بالمقارنة بين المؤشر قبل وبعد التطبيق، وقد توصلنا إلى:

- الفرضية الأولى مثبتة فقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية الماليزية عانت من اختلال في استقرارها خلال الفترة 1999-2005، نتيجة ارتفاع نسبة التمويل المتعثر وارتفاع نسبة التكاليف ما أدى إلى ضعف ربحيتها وتراجع كفاية رأسمالها؛

- الفرضية الثانية مثبتة كذلك فتطبيق البنوك الإسلامية الماليزية لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ساهم في تعزيز مؤشر استقرارها خلال الفترة 2006-2018 مقارنة بالفترة 1999-2005، فتطبيق معايير المجلس ساهم في تحسين إدارة المخاطر فيها ما أدى لتراجع نسبة التمويل المتعثر وارتفاع أرباحها و كفاية رأسمالها مع تراجع تكاليفها وهو ما ساهم في تعزيز استقرارها مقارنة بالفترة السابقة.

وكخلاصة لهذه الدراسة يمكن القول أن تطبيق البنوك الإسلامية لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في مجال إدارة المخاطر والرقابة المصرفية كانت من العوامل التي ساهمت في تعزيز استقرار هذه الصناعة خلال الفترة 2006-2018 مقارنة بالفترة 1999-2005 لأنها تراعى خصائصها ومميزات مختلف الصيغ التي تعمل بها، إلى جانب هذه المعايير هناك عوامل ساهمت في استقرار هذه البنوك ولكنها لم تكن محل اهتمام في هذه الدراسة كالاتمام الرسمي بها ووجود بنية تحتية مساعدة كالأسواق المالية الإسلامية.

النتائج: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يهتم مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتنظيم الجوانب الرقابية والإشرافية للمالية الإسلامية؛
- عدم إلزامية تطبيق المعايير الصادرة عن المجلس يفوت فرصة الاستفادة من مزاياها؛
- عانت البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 1999-2005 من عدم استقرار مصرفي ترجمه تناقص المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي نتيجة انخفاض كفاية رأسمالها وتآكل قواعدها الرأسمالية وارتفاع نسبة التمويل المتعثر والتكلفة وتراجع الأرباح؛

- تطبيق البنوك الإسلامية الماليزية لمعايير المجلس خلال الفترة 2006-2018 ساهم في رفع كفاية رأسمالها وتخفيض نسبة التمويل المتعثر والتكاليف مما دفع بربحيتها إلى الارتفاع واتجاه المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي إلى التزايد من سنة لأخرى؛
- المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي ما زال بعيدا عن قيمته القصوى التي تشير إلى الاستقرار التام ما يعني أن البنوك الإسلامية الماليزية ما زال أمامها عمل كبير.

الاقتراحات: نختتم بحثنا هذا بتقديم مجموعة من الاقتراحات:

- لأهمية معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المصرفي للبنوك الإسلامية فهو مطالب بتشجيع البنوك والمؤسسات المنتسبة له على الالتزام بها؛
- البنوك الإسلامية المالية مطالبة بزيادة رأسمالها وتخفيض تكاليفها لتعزيز استقرارها؛
- المجلس مطالب بالتحول من مرحلة التبعية والأسلمة للمعايير الرقابية الدولية إلى مرحلة إبداع معايير ومبادئ متفقه مع الشريعة الإسلامية ونابعة من خصائص المصرفية الإسلامية؛
- بنك الجزائر والبنوك الإسلامية التي تنشط على مستوى السوق الجزائري مطالبين بالانضمام لهذه الهيئة للاستفادة من خبرته في تحسين إدارة المخاطر والفهم الجيد لصيغ التمويل الإسلامية، خاصة مع فتح المجال أمام البنوك التقليدية الجزائرية لفتح نوافذ إسلامية.

قائمة المراجع:

1. بلوافي، أحمد مهدي.(2008). البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م21، ع2.
2. البنك المركزي الأردني.(2017). تقرير الاستقرار المالي، ص.أ.
3. بوشنين، ليلي.(2017/2018). الاستقرار المالي وأثره على السياسات الاقتصادية - دراسة حالة بعض الدول الخليجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف1.
4. خلف، عمار حمد، عبد الرزاق، ضياء.(2018). نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، العدد 106، المجلد 24، 250-271.
5. ذهبي، ربة.(2013/2012). الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003 م - 2011م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
6. الشاذلي، أحمد شفيق.(2014). الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي.
7. فاضل، إيهاب أحمد، وإسماعيل، هيثم عبد الخالق. (2019). دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة 2010-2017، *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، المجلد 14، العدد 49، 77-91.
8. Chakroun, Mohamed Amin & Gallali, Mohamed Imen.(2015). Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis of the Gulf Countries, *International Journal of Business and Commerce*, Vol. 5, No.03, 64-87.
9. Claudiu Tiberiu Albuлесcu. (2010). Forecasting the Romanian financial system stability using a stochastic simulation, *Romanian Journal of Economic Forecasting*, 1, 81-98.
10. Crockett, Andrew. (April 1997). The theory and practice of financial stability , *Essays international finance*, No, 203, 2.
11. Elgari, Mohamed Ali. (March 2003). Credit risk in islamic banking and finance. *Islamic Economic Studies*, Vol. 10, No. 2, 9.
12. Islamic Financial Services Board. (2020). www.ifs.org .

13. **Islamic Financial Services Board**(December 2013), Revised Capital Adequacy standard for institutions offering Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (TAKĀFUL) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes].
<https://www.ifsb.org/published.php>
14. Karanovic, Coran α Karanovic, Bisera. (2015). Developing an aggregate index for measuring financial stability in the Balkans, **7th international conference, procedia Economics and finance**33, 6.
15. Karim,orzitah Abdul, Alhabshi, Syed Musa Syed Jaafar, Kassim,Salina, α Haron, Razali.(2017). **Measuring bank stability : Acomparaive analysis between Islamic and Conventional banks in Malaysia**. In : Noordin F., Othman A., Kassim,E. (eds) Proceedings of the 2nd advances in usines research inernational conference, Springer, Singapore, p.169-177.
16. Karim,orzitah Abdul, Alhabshi, Syed Musa Syed Jaafar, Kassim,Salina, α Haron, Razali.(2017). Further Evidence on the Stability of Islamic versus Conventional Banks in selected GCC countries from 1999 to 2015, *Journal of Islamic Finance* (Special Issue), 35-45.
17. Kočišová,Kristína. (October 2015). Banking Stability Index: A Cross-Country Study, Conference Paper, **15th international conference on finance and banking**, At Praha, Czech Republic.
18. Mghaieth,Asma and khanchel,Imen(2015)," The Determinants of Cost/Profit Efficiency of Islamic Banks Before, During and After the Subprime Crisis Using SFA Approach", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 5, No. 2, 74-96.
19. Monnin, Pierre and Jokipii, Terhi. (2010).The Impact of Banking Sector Stability on the Real Economy, *Swiss National Bank Working Papers*.
20. Nizar, N., Albada, A., & Abdul Karim, Z. (2019). A Malaysia Banking Stability Index. *International Journal of Accounting, Finance and Business (IJAFB)*, 4(22), 68- 89.
21. Ozili P.K. (2018). Banking Stability Determinants in Africa. *International Journal of Managerial Finance*, Vol 14. 3.
22. Zahra, Siti Fatimah, Ascarya, Huda,Nurul.(January 2018). Stability Measurement of Dual Banking System in Indonesia: Markov Switching Approach, *Al-Iqtishad: Jurnal Ilmu Ekonomi Syariah (Journal of Islamic Economics)*, Volume 10 (1), 25-52.